بيان منظمة GWL Voices للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

إشبيلية، 2025

يُعد الاستثمار في النساء والفتيات أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة. كما يُعد ضمان حقوق النساء والفتيات ورفاهيتهن التزامًا عالميًا مُكرسًا في الاتفاقيات الدولية مثل إعلان بكين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يزال التمويل المناسب والكافي بعيد المنال. ليس هناك نقص في الموارد، بل في الإرادة السياسية.

إن الأنظمة المالية العالمية الحالية تعمل على ترسيخ انعدام المساواة بين الجنسين من خلال التقشف، وأعباء الديون، والسياسات التي لا تراعي المساواة بين الجنسين مما يترك . القليل للقطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم .

وفي المناطق المتضررة من الصراعات، يؤدي نقص الاستثمار في النساء والفتيات إلى تأجيج انعدام الاستقرار، مما يتطلب تمويلاً حساساً للصراعات ومراعياً للمساواة بين الجنسين. تشكل قيادة المرأة في الحوكمة الاقتصادية استثماراً أخلاقياً وذكياً، إذ تؤدي إلى اقتصادات أقوى، ونتائج تنموية أفضل، ومرونة في مواجهة تغير المناخ .

يشكل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عقد في إشبيلية لحظة محورية لزيادة الاستثمار والتعاون الإنمائي وإصلاح التمويل العالمي لإعطاء الأولوية لأولئك الذين تخلفوا عن الركب.

مع بقاء خمس سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين علينا أن نتحرك الآن لتمويل التنمية بطريقة تستجيب للاحتياجات الأكثر إلحاحا اليوم. إننا بحاجة إلى اقتصاد قائم على الحقوق ويركز على الإنسان، خاصة النساء والفتيات، مدعومًا بإصلاحات جريئة في الحوكمة، والمزيد من الاستثمارات والمساءلة .

إن عدم التصرف الآن يعني الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف المناخ المتفق عليها، ومستقبل الأجيال القادمة.

الحالة الراهنة لتمويل التنمية

في ظل تزايد التوترات الجيوسياسية، والتقلبات الاقتصادية، وانعدام الاستقرار المالي، تشهد الحالة المالية اليوم تحولات جوهرية. وتشمل التحديات الرئيسية ما يلي:

- انخفاض حاد في المساعدات الإنمائية الرسمية، وخاصة منذ عام 2024، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر احتياجاً.
- تصاعد أزمة الديون وتقلص الحيز المالي المخصص لتمويل الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والعمل المناخي.

- الحالة الراهنة لتمويل التنمية: تزايد انعدام المساواة، سواء داخل البلدان أو بينها، مما يحد من الاستثمار المحلي ويقوض التنمية المستدامة بشكل أكبر.
- التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، والتي تؤثر أكثر على النساء والفتيات وتعمق انعدام المساواة القائم.
- التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، والتي تؤثر أكثر على النساء والفتيات وتعمق انعدام المساواة القائم.
- غياب الاندماج في عملية صنع القرار واستبعاد النساء والفئات الضعيفة والمهمشة في كثير من الأحيان من القرارات والمجالات المالية والسياسية .

وأمام هذا المشهد، تدعو منظمة GWL Voices إلى:

1. تحويل جريء في البنية الاقتصادية والمالية العالمية للتركيز على النساء والفتيات والاستدامة البيئية

- **تخفيف أعباء الديون.** توسيع الحيز المالي للدول من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتطبيق تخفيف أعباء الديون، ومعالجة التهرب الضريبي، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. تسمح هذه الإصلاحات بالاستثمار الذي يساوي بين الجنسين في الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والماء والصرف الصحي.
- **إدراج منظور الجنس في السياسة الضريبية والمالية.** الالتزام بالميزانيات والأنظمة الضريبية التي تساوي بين الجنسين وتعمل على الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتجنب تحميل النساء ذوات الدخل المنخفض أعباء زائدة.
- **دعم المرأة في سوق الشغل.** زيادة الدعم للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقودها النساء، وسد فجوة الأجور بين الجنسين، وتوفير العمل اللائق .
- **تثمين وتمويل اقتصاد الرعاية.** على الصعيد العالمي، تنفق النساء ضعفين ونصف ضعف ما ينفقه الرجال على الأعمال المنزلية والرعاية غير المدفوعة الأجر. ينبغي اعتبار الرعاية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وينبغي اعتبارها نشاطًا مهنيًا وإزالة الطابع النسوي عنها ودفع أجرها .
- **ضمان وصول المرأة الكامل والعادل إلى الخدمات المالية.** رفع الوعي المالي والرقمي لدى المرأة. ينبغي على تمويل البنية التحتية العامة الرقمية أن يتضمن ضماناتٍ لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وضمان إمكانية الوصول إليها من طرف الجميع. يجب إيلاء اهتمام خاص للبرامج التمويلية التي تعمل على تمكين الفتيات المراهقات، بما في ذلك من خلال مبادرات الحصول على التعليم والصحة والخدمات الرقمية. لا ينبغي للتحول الرقمي أن يترك أحدًا خلفه.

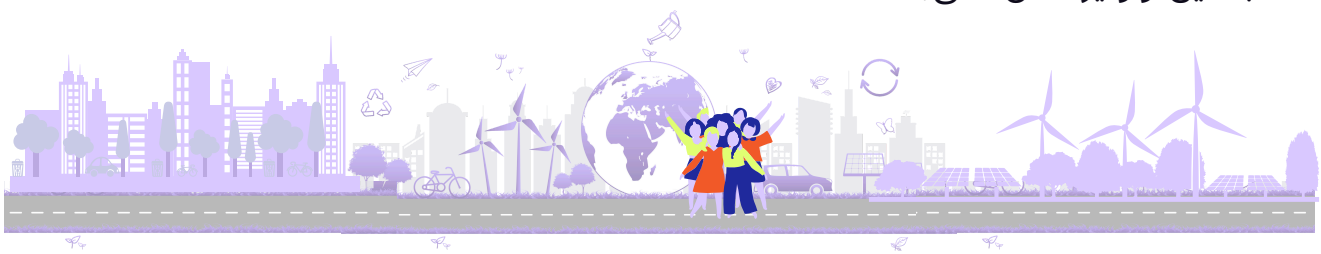

2. دمج العلاقة بين المناخ والجنس في تمويل التنمية المراعي للمساواة بين الجنسين

تواجه النساء والفتيات، وخاصة في المجتمعات المعرضة لتغير المناخ، مخاطر متفاوتة ناجمة عن الكوارث المناخية. نتيجة لذلك، يُمكن أن تُفاقم الأزمات المناخية أوجه انعدام المساواة بين الجنسين. يجب أن يعكس تمويل التنمية هذا الواقع، وأن يضمن إدماجًا هادفًا لمنظور الجنس في تمويل المناخ.

- **مواءمة أهداف التنمية وتمويل المناخ.** تغفل المسودة الأولى لوثيقة النتائج الإشارة إلى أهداف تمويل المناخ البالغة 300 مليار دولار و1.3 تريليون دولار، والتي حُددت في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين COP29. قد تُهدد هذه الإغفالات العمل المناخي وتُخاطر بتهميش الهدف الأساسي المتمثل في المساواة بين الجنسين.
- **توسيع نطاق تمويل المشاريع المناخية.** إعطاء الأولوية للمنح والقروض المنخفضة التكلفة للبلدان المنخفضة الدخل والمعرضة لتغير المناخ، وخاصة تلك التي تعاني من ضائقة ديون أو معرضة لخطرها.
- **ضمان أن يكون التمويل المناخي جديدًا وإضافيًا.** يجب ألا يحل التمويل المناخي محل التزامات التنمية الأخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين.
- **الالتزام بتمويل مناخي يراعي المساواة بين الجنسين.** وفقًا لأحدث الأرقام، 3% فقط من التمويل المناخي يستهدف المساواة بين الجنسين صراحة. يجب أن يتغير هذا من خلال تخصيص الأموال، والمعايير، وآليات المساءلة في كل من التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
- **جعل التمويل المناخي في متناول النساء والفتيات.** تحسين الوصول المباشر للنساء إلى التمويل المناخي، وخاصة النساء الفقيرات في المناطق الحضرية والقروية. المطالبة بإجراء عمليات تدقيق للتدفقات المالية المناخية تراعي المساواة بين الجنسين.
- **ضمان انتقال عادل يراعي المساواة بين الجنسين:** إن التحول إلى الاقتصادات الخضراء يمكنه خلق ملايين مناصب الشغل الجديدة وزيادة التنمية. لكن انعدام المساواة بين الجنسين الذي نعيشه حاليًا يؤدي إلى توزيع غير عادل للوظائف الجيدة واللائقة والمنخفضة الكربون بين الرجال والنساء. يمكن إشراك المرأة في التحول الطاقي من خلال الاستثمار في البرامج التعليمية وبناء القدرات والتدريب، وتحديد الأهداف لمشاركة المرأة في القطاعات الخضراء (على سبيل المثال، نسبة 50% من النساء في الطاقة المتجددة والزراعة الذكية مناخيًا)، وتقليص فجوات الأجور بين الجنسين لتحقيق تكافؤ الفرص.

3. نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافًا وإدماجًا وفعالية:

في "ميثاق المستقبل" الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع في قمة الأمم المتحدة للمستقبل في سبتمبر/أيلول 2024، تعهدت البلدان بحوكمة عالمية أكثر إنصافًا وإدماجًا وفعالية. يجب أن تكون المؤسسات المالية الدولية جزءًا من هذا التحول.

- **إصلاح البنية المالية العالمية.** دعم الإصلاحات الجريئة للمؤسسات الحالية، وإنشاء آليات جديدة حيثما دعت الحاجة، وتفكيك الهياكل العتيقة. يتعين على جميع المؤسسات أن تدمج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في مهامها وعملياتها وتمويلها.
- **زيادة مشاركة وقيادة المرأة.** تطبيق تدابير إيجابية لضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية على جميع مستويات الحوكمة المالية والاقتصادية.
- **ضمان التنفيذ والمساءلة**
  - تطوير وتحسين البيانات المصنفة حسب الجنس ف جميع التدفقات المالية.
  - تحديد أهداف مالية للتمويل الذي يراعي المساواة بين الجنسين في ميزانيات المناخ والتنمية.
  - إلزام الميزانيات بمراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية.
  - تتبع النتائج من خلال أطر عمل مثل آلية المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين والمناخ.

فرصة نادرة

يجب على المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أن يقدم أكثر من مجرد كلمات، بل يجب أن يوفر الموارد والإصلاحات والنتائج اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. إنها فرصة نادرة لإعادة تصميم الأنظمة المالية التي تخدم الناس والكوكب حقًا، وحيث يمكن للنساء والفتيات تحقيق إمكاناتهن الكاملة.